

المملكة المغربية  
جامعة عبد المالك السعدي  
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية  
- طنجة -

بحث في مادة: الصفقات العمومية

❖ " الصفقات القابلة للتجديد في ضوء مرسوم 2023 "

تحت إشراف الدكتور: عبد الواحد مبعوث  
من إعداد:

المجموعة	رقم APOGEE	ر.و.ط CNE	الاسم الكامل
السداسي السادس المجموعة A05	22000924	P136473946	انعيمي ايمان Naimi Imane
	24013178	Z654955	سامية لبيض Samia lebied
	16007596	1513692323	صلاح الدين ايت لفضايل

السنة الجامعية: 2024-2025

## تقديم:

تُعدّ الصفقات العمومية أداة أساسية تعتمد عليها الدولة لتدبير المال العام وتنفيذ السياسات العمومية، حيث تمثل آلية قانونية وتنظيمية تُمكن الإدارات العمومية من تلبية احتياجاتها المادية والخدمية بشكل منتظم وشفاف. لم تعد الصفقات العمومية مجرد وسيلة تقنية لتأمين المشتريات، بل أصبحت مؤشراً على التزام الدولة بمبادئ الحكامة الجيدة، خاصة فيما يتعلق بالشفافية، التنافسية، النجاعة، والاستدامة المالية.

في إطار التطورات الحديثة في التشريع المغربي، صدر المرسوم رقم 2.22.431 المتعلق بالصفقات العمومية في 8 مارس 2023، ليدخل مجموعة من الآليات الجديدة تهدف إلى تحديث المنظومة التعاقدية وتكييفها مع احتياجات الدولة المتجددة. من أبرز هذه المستجدات ما نصّت عليه المادة 8 بشأن "الصفقات القابلة للتجديد"، وهي صفقات تُبرم لتلبية احتياجات متكررة، وتُجدد تلقائياً أو ضمنياً لفترات زمنية لاحقة وفق شروط محددة.

تتميز هذه الصفقات بتوفير مرونة كبيرة في التدبير الإداري والمالي، وتسهم في تسريع وتيرة تنفيذ الخدمات العمومية الأساسية، خاصة في المجالات التي تتطلب استمرارية مثل النظافة، الحراسة، والتزويد الدوري بالمواد الأساسية. ومع ذلك، قد تثير هذه الصفقات تحديات تتعلق بمبادئ الشفافية والتنافسية، خاصة عند التجديد التلقائي، بالإضافة إلى الإشكالات المحاسبية المرتبطة بالالتزامات المالية السنوية، والصعوبات المتعلقة بالتأطير القانوني والرقابي.

أصبحت دراسة هذا الموضوع أكثر إلحاحاً في ظل التوجه نحو تحديث المرفق العمومي وتحقيق نجاعة الأداء الإداري، وضمن سياق دولي يشجع على المرونة والتكيف دون المساس بمبادئ الشفافية والمساءلة. كما يكتسب البحث رهنية خاصة نظراً لحدوث هذا النظام التعاقدية، وندرة الدراسات التي تناولته بشكل مفصل، مما يجعل هذا العمل مساهمة في سد هذا الفراغ وتحليل الإطار القانوني والتنظيمي لهذه الصفقات، واستشراف آفاقها المستقبلية.

وانطلاقاً من ذلك، يمكن طرح الإشكالية المحورية التالية: إلى أي حدّ تُمكن الصفقات القابلة للتجديد من تحقيق مرونة وفعالية في تدبير النفقات العمومية دون الإخلال بمبادئ الشفافية والتنافسية؟

وللإجابة على هذا الإشكال، سيتم تقسيم هذا البحث وفق التصميم الآتي:

**المبحث الأول: الإطار القانوني للصفقات القابلة للتجديد**

**المطلب الأول: تعريف الصفقات القابلة للتجديد وخصائصها**

**المطلب الثاني: الإطار القانوني والتنظيمي**

**المبحث الثاني: التقييم والآفاق المستقبلية للصفقات القابلة للتجديد**

**المطلب الأول: مزايا الصفقات القابلة للتجديد**

**المطلب الثاني: تحديات الصفقات القابلة للتجديد**

## المبحث الأول: الإطار القانوني للصفقات القابلة للتجديد

من أجل ملامسة الإطار القانوني للصفقات القابلة للتجديد، سنعطي أولاً تعريف الصفقات القابلة للتجديد وخصائصها (المطلب الأول)، ثم الإطار القانوني والتنظيمي لها على ضوء مرسوم 2023 (المطلب الثاني):

### المطلب الأول: تعريف الصفقات القابلة للتجديد وخصائصها

يُقصد بالصفقات القابلة للتجديد، حسب المادة 8 من مرسوم الصفقات العمومية لسنة 2023، تلك الصفقات التي يمكن إبرامها حينما يكون بإمكان صاحب المشروع تحديد كميات الأعمال المطلوبة مسبقاً، بأكبر قدر ممكن من الدقة، وتكون هذه الأعمال ذات طابع توقعي، متكرر ودائم<sup>1</sup>.

وتتميز هذه الصفقات بعدة خصائص قانونية وتنظيمية تجعلها مختلفة عن الصفقات العمومية التقليدية<sup>2</sup>، من أبرزها:

- تحديد مسبق ودقيق للأعمال التي يُرتقب إنجازها خلال سنة واحدة، مع إمكانية تجديد ضمني.
- الطابع الدوري للحاجيات المعنية بالصفقة، بحيث تكون الخدمات أو الأشغال المطلوبة متكررة بشكل سنوي.
- الإبرام لمدة لا تتجاوز سنة، مع إمكانية تجديد ضمني لمدة إجمالية تصل إلى ثلاث سنوات أو خمس سنوات حسب طبيعة الأعمال (كما هو منصوص عليه في الملحق رقم 3 من المرسوم<sup>3</sup>).

ويُشترط كذلك إدراج بند خاص بالتجديد الضمني في دفتر الشروط، ويتم فسخ الصفقة في حال عدم إشعار أحد الطرفين بالتجديد في الأجل المحدد. كما يجوز تغيير محتوى الأعمال أو مراجعة شروط التنفيذ بموجب عقد ملحق في حال الاتفاق، أو فسخ الصفقة في حال تعذر ذلك<sup>4</sup>.

من جهة أخرى، فإن هذا النوع من الصفقات يسمح للجهات العمومية بالتخطيط المسبق لحاجياتها المتكررة، وتفادي إعادة إطلاق مساطر طلب العروض بشكل سنوي، شريطة احترام الشفافية وعدم تجاوز المدة القصوى المقررة قانوناً.

### المطلب الثاني: الإطار القانوني والتنظيمي

يُعد الإطار القانوني المنظم للصفقات القابلة للتجديد دقيقاً ويهدف إلى ضمان التوازن بين مرونة التسيير الإداري وضرورة احترام قواعد الشفافية والمحاسبة. وتخضع هذه الصفقات لمقتضيات المادة 8 من مرسوم الصفقات العمومية لسنة 2023، والتي نظمت بدقة الجوانب المتعلقة بمدة العقد، وآليات التجديد، وشروط الفسخ، فضلاً عن الالتزامات المالية والإدارية المترتبة عن هذا النوع من الصفقات.

<sup>1</sup> مرسوم رقم 2.22.431 المتعلق بالصفقات العمومية، الصادر بتاريخ 8 مارس 2023، المادة 8، الفقرة الأولى

<sup>2</sup> يُقصد بالصفقات التقليدية تلك التي تُبرم لتنفيذ حاجيات محددة مسبقاً، تتم لمرة واحدة، وتخضع لكافة المساطر القانونية والإدارية من إعلان وإشهار وترسية دون إمكانية التجديد الضمني، خلافاً للصفقات القابلة للتجديد التي تُخصص لتلبية حاجيات متكررة وطبيعتها توقعية، وتُجدد تلقائياً وفق شروط محددة.

<sup>3</sup> نفس المصدر، المادة 8، الفقرة الثالثة

<sup>4</sup> نفس المصدر، الفقرة الرابعة من المادة 8

أولاً: مدة العقد وإمكانية التجديد

تُبرم الصفقات القابلة للتجديد لمدة سنة واحدة، مع إمكانية تجديدها ضمناً من سنة لأخرى، شريطة التنصيص على ذلك في دفتر الشروط الخاصة<sup>5</sup>. ويجب ألا تتجاوز مدة التجديد الإجمالية ثلاث سنوات بالنسبة للأعمال الواردة في القسم "ألف" من الملحق رقم 3، وخمس سنوات بالنسبة للأعمال المذكورة في القسم "باء" من نفس الملحق<sup>6</sup>. ويتم التجديد ما لم يُشعر أحد الطرفين الآخر بعدم الرغبة في ذلك، وفق الشروط المحددة في دفتر الشروط الخاصة، مما يؤدي إلى فسخ الصفقة تلقائياً في هذه الحالة<sup>7</sup>.

ثانياً: أحكام الفسخ والتعديل والالتزام المالي

يمنح المرسوم لصاحب المشروع إمكانية مراجعة كميات الأعمال وشروط التنفيذ أثناء تنفيذ الصفقة، شريطة التنصيص على ذلك صراحة في دفتر الشروط الخاصة، ويتم ذلك من خلال عقد ملحق. أما في حالة عدم التوصل إلى اتفاق بشأن التعديلات، يتم فسخ الصفقة<sup>8</sup>.

من جهة أخرى، تنص المادة 8 على أن الالتزام المحاسبي يتم سنوياً، بناءً على المبلغ الإجمالي للصفقة. غير أنه يمكن، خلال السنة الأولى، أن يتم هذا الالتزام على أساس الحاجيات الفعلية أو جزء نسبي من المبلغ، حسب المدة المعنية. وإذا لم يتم الالتزام المحاسبي في سنة معينة، فإن ذلك يؤدي إلى فسخ الصفقة<sup>9</sup>.

وتُختتم كل سنة مالية بإعداد كشف جزئي نهائي بالأشغال المنجزة، مع كشف عام نهائي يُعد عند نهاية المرحلة الأخيرة من الصفقة، مما يُكرّس مبدأ تتبع المالي والإداري الدقيق للصفقة<sup>10</sup>.

## المبحث الثاني: التقييم والآفاق المستقبلية للصفقات القابلة للتجديد

يشكل اعتماد الصفقات القابلة للتجديد توجهاً استراتيجياً يسعى إلى تحقيق التوازن بين نجاعة التدبير الإداري والمرونة في تلبية الحاجيات العمومية. غير أن هذا النوع من الصفقات يثير في المقابل عدداً من التحديات العملية والقانونية. ويستوجب تقييم فعاليته الوقوف على الإيجابيات التي يقدمها (المطلب الأول)، وكذا الإشكالات التي قد تعترض تنفيذه في الواقع (المطلب الثاني).

### المطلب الأول: مزايا الصفقات القابلة للتجديد

1. استمرارية الخدمات وتوفير الوقت والموارد

<sup>5</sup> نفس المصدر، المادة 8، الفقرة الثالثة.

<sup>6</sup> نفس المصدر، الملحق رقم 3.

<sup>7</sup> نفس المصدر، المادة 8، الفقرة الثالثة.

<sup>8</sup> نفس المصدر، المادة 8، الفقرة الرابعة.

<sup>9</sup> نفس المصدر، المادة 8، الفقرة الخامسة.

<sup>10</sup> نفس المصدر، المادة 8، الفقرة السادسة.

تُساهم الصفقات القابلة للتجديد في ضمان الاستمرارية في تقديم بعض الخدمات الأساسية التي تحتاجها الإدارات والمؤسسات العمومية بشكل منتظم ومتكرر، مثل التنظيف، الحراسة، أو الصيانة التقنية<sup>11</sup>.

كما تسمح بتقليص عدد مرات الإعلان عن طلبات العروض، مما يُخفف الضغط الإداري ويوفر الموارد الزمنية والمادية التي تستغرقها عمليات الإبرام التقليدية للصفقات<sup>12</sup>.

## 2. تبسيط إجراءات التعاقد وتقليل التأخير الإداري

يُمكن للصفقات القابلة للتجديد أن تُساهم في تبسيط المساطر الإدارية، من خلال اعتماد نفس الشروط التعاقدية لسنة كاملة قابلة للتجديد، دون الحاجة إلى إعادة إطلاق مسطرة المنافسة في كل سنة، وهو ما يقلل من خطر التأخير في تنفيذ الخدمات العمومية الحيوية<sup>13</sup>.

## المطلب الثاني: تحديات الصفقات القابلة للتجديد

### 1. احتمال ضعف الشفافية والمنافسة

رغم الفوائد التنظيمية، إلا أن خاصية التجديد الضمني قد تفتح المجال أمام شبهات الاحتكار وتقليص المنافسة، خصوصاً إذا لم تُفَعَّل إمكانية عدم التجديد في الوقت المناسب، مما قد يُضعف مبدأ الشفافية والتباري بين المتعهدين<sup>14</sup>.

### 2. الإشكالات المحاسبية والمالية المرتبطة بالالتزام السنوي

يفرض النظام المالي المغربي التزاماً سنوياً للمبالغ المرصودة للصفقات القابلة للتجديد، وهو ما قد يُعَقِّد تنفيذ هذه الصفقات في حال عدم توفر الاعتمادات الكافية، أو إذا حصل خلل في التقديرات المالية، مما قد يؤدي إلى فسخ الصفقة تلقائياً كما تنص المادة 8 من المرسوم<sup>15</sup>.

كما أن ضرورة إعداد كشوف سنوية وأخرى نهائية تفرض على الأمرين بالصرف تتبعاً دقيقاً لحجم الأشغال المنجزة، مما يُشكل عبئاً إضافياً على بعض الإدارات التي لا تتوفر على الوسائل البشرية أو اللوجستكية الكافية<sup>16</sup>.

<sup>11</sup> المادة 8 من مرسوم الصفقات العمومية 2023، الفقرة الأولى

<sup>12</sup> عز الدين الميداوي، تدبير الصفقات العمومية: دراسة تحليلية لقانون الصفقات العمومية المغربي، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد خاص، 2023، ص. 52.

<sup>13</sup> عبد اللطيف الناصري، الصفقات العمومية وآليات الحكامة الجيدة، دار أبي رقرق، الرباط، 2022، ص. 134.

<sup>14</sup> نفس المرجع، ص. 136.

<sup>15</sup> مرسوم الصفقات العمومية 2023، المادة 8، الفقرة الخامسة.

<sup>16</sup> تقرير المجلس الأعلى للحسابات، حول نجاعة تدبير الصفقات العمومية، 2022، ص. 45.

## الخاتمة:

يتبين من خلال تحليل الإطار القانوني والتنظيمي للصفقات القابلة للتجديد، وتقييم إيجابياتها وتحدياتها، أن هذا النمط التعاقدى، وإن لم يكن جديدًا من حيث المبدأ، فقد أصبح من أبرز الآليات التي تم توضيح وتأطير أحكامها بشكل صريح ضمن مستجدات المرسوم رقم 2.22.431 الصادر في 8 مارس 2023، لما يوفره من مرونة وفعالية في تدبير احتياجات الإدارات العمومية المتكررة. وقد أتاح المشرع من خلال المادة 8 إمكانية تجديد العقود تلقائيًا أو ضمنيًا وفق ضوابط محددة، بهدف تبسيط الإجراءات الإدارية وتسريع تنفيذ الخدمات العمومية الأساسية.

ومع ذلك، تثير هذه الآلية تحديات قد تمس بمبادئ الشفافية والتنافسية، خاصة إذا لم تُفعّل آليات رقابة صارمة على عمليات التجديد، وتحديد آجاله ومبرراته بشكل واضح. كما أن غياب اجتهادات قضائية وإدارية موسعة في هذا المجال يجعل التطبيق العملي في حاجة إلى مزيد من التوجيه والتأطير.

في ظل التحول نحو نجاعة الحكامة في التدبير العمومي، تبرز الحاجة إلى تطوير آليات تقييم دوري للصفقات القابلة للتجديد، وضمان التوازن بين سرعة الإنجاز ومقتضيات المنافسة العادلة. كما يجب تعزيز التكوين المستمر لمسؤولي الصفقات، وتطوير أدوات رقمية لمتابعة وتقييم أداء هذه العقود.

إن إدراج هذا النوع من الصفقات يُعتبر خطوة متقدمة نحو تحديث التدبير العمومي، غير أن نجاحه يعتمد على تطبيقه السليم، وتوفير التزام مؤسساتي حقيقي بتعزيز الشفافية وتحقيق النجاعة في تدبير المال العام.

## لائحة المراجع:

- مرسوم رقم 2.22.431 المتعلق بالصفقات العمومية، الصادر في 8 مارس 2023، منشور بالجريدة الرسمية عدد 7176 بتاريخ 9 مارس 2023، ص 2861
- عز الدين الميداوي، تدبير الصفقات العمومية: دراسة تحليلية لقانون الصفقات العمومية المغربي، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد خاص، 2023.
- عبد اللطيف الناصري، الصفقات العمومية وآليات الحكامة الجيدة، دار أبي رقراق، الرباط، 2022.
- تقرير المجلس الأعلى للحسابات، حول نجاعة تدبير الصفقات العمومية، 2022.

## الفهرس:

تقديم

2

المبحث الأول: الإطار القانوني للصفقات القابلة للتجديد

3

المطلب الأول: تعريف الصفقات القابلة للتجديد وخصائصها

3

المطلب الثاني: الإطار القانوني والتنظيمي

3

المبحث الثاني: التقييم والآفاق المستقبلية للصفقات القابلة للتجديد

4

المطلب الأول: مزايا الصفقات القابلة للتجديد

4

المطلب الثاني: تحديات الصفقات القابلة للتجديد

5

خاتمة

6

لائحة المراجع

6

الفهرس

7